

## القرار ١٧٩٦ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٢٥، المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قرار مجلس الأمن ١٤٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧،

وإذ يشير إلى توقيع حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على اتفاق سلام شامل، وإلى ما أبداه كل من الطرفين من التزام تجاه تحويل وقف إطلاق النار القائم إلى سلام دائم وقابل للاستمرار، وإذ يشيد بالخطوات التي اتخذت حتى تاريخه لتنفيذ ذلك الاتفاق،

وإذ يعيد تأكيد سيادة نيبال وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وملكيته لزام عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات التالية له،

وإذ يعرب عن استعداده المستمر لدعم عملية السلام في نيبال فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات التالية له على نحو فعال وفي الوقت المناسب،

وإذ يدرك رغبة الشعب النيبالي القوية في تحقيق السلام وإعادة إرساء الديمقراطية، والأهمية التي يكتسبها في هذا الصدد تنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات التالية له،

وإذ يدرك أن بإمكان المجتمع المدني تأدية دور هام في منع نشوء النزاعات،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/5) عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال، الذي أعده وفقا لولايته،

وإذ يرحب بالاتفاق المكون من ٢٣ بندا، الذي تم التوصل إليه بين أطراف التحالف السبعة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بهدف إجراء انتخابات للجمعية التأسيسية في



١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وإذ يدرك أن القيود الزمنية المحددة في الاتفاق، التي يشكل الالتزام بها مهمة شاقة، تتطلب بذل جهود من جميع الأطراف لبناء الثقة المتبادلة،

وإذ يسلم بضرورة إيلاء اهتمام خاص في عملية السلام لاحتياجات المرأة والطفل والمجموعات المهمشة تقليدياً، حسبما ورد في اتفاق السلام الشامل وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،

وإذ يردد دعوة الأمين العام لجميع الأطراف في نيبال إلى التحرك بسرعة في تنفيذ الاتفاقات المبرمة،

وإذ يلاحظ أن حكومة نيبال تعترف بمساهمة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، كما جاء في رسالتها المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام (S/2007/789، المرفق)، وأنها تطلب تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر،

وإذ يرحب باكتمال مرحلتين من عملية التحقق والمساعدة المستمرة في ما يتعلق بإدارة شؤون الأسلحة والأفراد المسلحين من كلا الجانبين، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٤٠، وتمشيا مع أحكام اتفاق السلام الشامل، وإذ يلاحظ أهمية التوصل إلى حل يمكن أن يدوم على الأجل الطويل فيما يتعلق بالمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإنجاز أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وإذ يلاحظ كذلك، في هذا الصدد، ضرورة معالجة المسائل المتبقية، بما فيها تلك المتعلقة بالقصر،

وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام وفريقه في بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك مفاوضات الأمين العام في حقوق الإنسان التي تقوم برصد حقوق الإنسان بناء على طلب الحكومة، وإذ يؤكد ضرورة تنسيق الجهود بين البعثة وجميع الأطراف الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في منطقة البعثة وضرورة تكامل هذه الجهود،

١ - يقور، بناء على طلب من حكومة نيبال واستناداً إلى توصية الأمين العام، أن يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وذلك وفقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، حتى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

٢ - يعرب عن تأييده الكامل لاتفاق السلام الشامل، ويناشد جميع الأطراف المحافظة على الزخم المكتسب في تنفيذ الاتفاق، والاستمرار في المشاركة بشكل بناء في جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن البعثة في وقت مبكر، والعمل معاً لإحراز تقدم في انتخابات الجمعية التأسيسية؛

- ٣ - يشجع جميع الأطراف على الاستفادة بشكل كامل من خبرة البعثة واستعدادها لتوفير الدعم للعملية السلمية، ضمن إطار ولايتها الحالية؛
- ٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، والقيام، على وجه الخصوص، باستعراض أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ضوء الانتخابات المقرر عقدها في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، آخذاً في الاعتبار آراء حكومة نيبال وما يستجد من تطورات؛
- ٥ - يطلب إلى الأطراف في نيبال اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز سلامة وأمن وحرية تحركات بعثة الأمم المتحدة في نيبال والأفراد المرتبطين بها في ما يتعلق بتنفيذ المهام المحددة في ولايتها؛
- ٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.